الأمم المتحدة

DP/2000/15

Distr.: General
18 February 2000
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠

٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، نيويورك

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الاستراتيجية والخطة الاستشرافية ٢٠٠٠-٢٠٠٣

موجز

تتضمن هذه الوثيقة الاستراتيجية والخطة الاستشرافية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وقد وضعت الخطة بما يتمشى مع ولاية وأهداف الصندوق (الفصل الثاني) ومع الرؤية التي وضعها للمستقبل (الفصل الثالث). وهي تستند إلى ما توفره البيئتان الخارجية والداخلية من فرص وما تمثله من تحديات (الفصل الرابع). وعلى هذا الأساس، تحدد الخطة الأهداف الاستراتيجية للصندوق في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (الفصل الخامس) ومجالات العمل الاستراتيجية (الفصل السادس والجدول ٢ من الإضافة DP/2000/15/Add.1). وتتمحور أهداف الصندوق خلال فترة الاستراتيجية والخطة الاستشرافية حول خمسة أهداف استراتيجية. وتحدد الخطة كذلك الاحتياجات من الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحويلها إلى واقع. ويتضمن الفصل السابع توصية بالإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجلس التنفيذي.

070300 060300 00-30486 (A)
0030486

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٤	٣
ثانيا -	ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وهدفه	٥-٧	٥
ثالثا -	العوامل الرئيسية في صوغ الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	٨-٢٩	٦
	ألف - التقدم الذي أحرز في مجال الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، والثغرات التي ما زالت قائمة والدروس المستفادة منها	٨-١٢	٦
	باء - برنامج إصلاح الأمم المتحدة والعملية الانتقالية المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٣-١٦	١٠
	جيم - الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمنهاج عمل بيجين	١٧-٢٠	١٢
رابعا -	الفرص والتحديات في البيئة الخارجية والداخلية	٢١-٢٩	١٣
	ألف - البيئة الخارجية	٢١-٢٧	١٣
	باء -البيئة الداخلية	٢٨-٢٩	١٨
خامسا -	الأهداف الاستراتيجية في استراتيجية الصندوق وخطته الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	٣٠-٣٨	١٩
سادسا -	تعليقات إضافية	٣٩	٢٤
سابعا -	إجراءات المجلس التنفيذي	٤٠	٢٥

أولا – مقدمة

١ – أيد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مقرره ١٨/٩٧، المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، الاستراتيجية والخطة الاستشرافية الأولى لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (DP/1997/18). وأجملت الخطة الأهداف الشاملة، والبرامج، والاستراتيجيات اللازمة لتوجيه عمل الصندوق دعما لخطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي ووفق عليها خلال مجموعة من مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي عقدت في التسعينات، لا سيما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥).

٢ – وتقدم هذه الوثيقة استعراضا موجزا للخبرات التي اكتسبها الصندوق عند تنفيذ استراتيجيته وخطته الاستشرافية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ وتعرض الخطة المقترحة لفترة السنوات الأربع القادمة (٢٠٠٠-٢٠٠٣). ويراعي الصندوق، لدى وضع الاستراتيجية والخطة الاستشرافية المقبلة، النتائج المحققة والدروس المستفادة والفجوات المتبقية من الاستراتيجية والخطة الاستشرافية السابقة، فضلا عن الأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكبر حجما والآخذة في التغير التي تؤثر على جهود المنظمة وجهود شركائها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

٣ – وتبقي الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ على عدد من مبادئ وضع الأطر المحددة خلال فترة البرمجة الماضية. وستواصل المنظمة، بوجه خاص، العمل تجاه تحقيق هدفها الشامل بالتركيز على المجالات المواضيعية الثلاثة وعلى الاستراتيجيات الخمس الأساسية التي تم تحديدها في الخطة السابقة، والتي تدعم نهجا مبتكرا وحفازا لعمل الصندوق على النحو المبين في الرسمين البيانيين أدناه.

الرسم البياني ١ مجالات الاهتمام الثلاثة

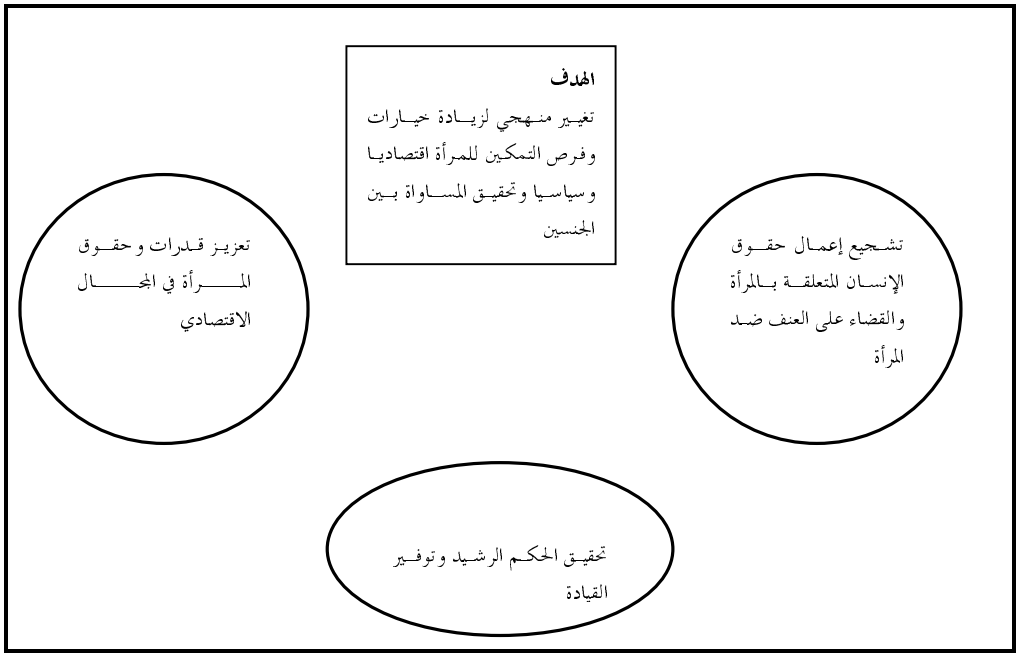

الرسم البياني ٢ الاستراتيجيات الخمس

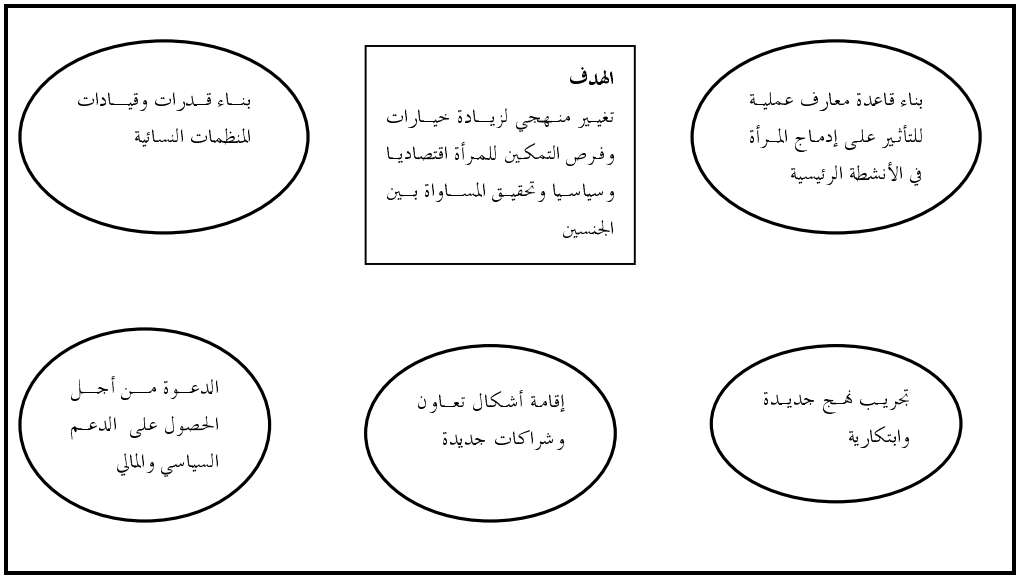

٤ - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، هناك ثلاثة عوامل حاسمة ذات تأثير فوري ومباشر على مستقبل خطط وبرامج الصندوق. وتأثير كل من هذه العوامل مبين في الفصلين الثالث والرابع. وهي تشمل:

(أ) التقدم المحرز، والفجوات المتبقية والدروس المستفادة من الاستراتيجية والخطة الاستشرافية عن الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩؛

(ب) خطة إصلاح الأمم المتحدة والعملية الانتقالية المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ج) الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمنهاج عمل بيجين.

ثانيا - ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وهدفه

٥ - إن الدليل على مدى تبصر الجهات التي شاركت في إنشاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يتجسد في استمرار أهمية ولاية المنظمة، المذكورة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. واستبقت الجمعية العامة، لدى تناولها الوسائل الكفيلة بتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، التركيز الحالي على الابتكار، وإشراك المرأة في صميم الأنشطة الرئيسية والتعاون بين الوكالات، وذلك من خلال تحديدها بدقة أنه ينبغي استخدام موارد الصندوق أولا كعامل حفاز، بهدف ضمان الاشتراك المناسب للمرأة في صميم الأنشطة الإنمائية؛ وثانيا لتدعيم الأنشطة الابتكارية والتجريبية التي تفيد المرأة، بما يتمشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية.

٦ - وتوسعت الولاية التي قام على أساسها إنشاء هذا الصندوق من خلال اتخاذ الجمعية العامة قرارات ومقررات متعاقبة زودته بقوة وجوهر إضافيين يستند إليهما في برامجه. وعلاوة على ذلك، فإن منهاج عمل بيجين، الذي حظي بتأييد أكثر من ١٨٠ حكومة في العالم، يشير بصفة محددة إلى الدور الحاسم الأهمية الذي ينبغي للصندوق أن يؤديه في تحقيق المساواة بين الجنسين. وأكدت الفقرة ٣٣٥ ولاية الصندوق المتمثلة في زيادة الخيارات والفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في البلدان النامية، من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية لإدراج البُعد المتعلق بالمرأة في التنمية على جميع الصعد. وشجع الأمين العام، في الفقرة ٢٥ من تقريره المتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (A/50/744)، على الاستفادة إلى أقصى حد من الطاقات المتاحة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في توفير الدعم التشغيلي الفعال لإجراءات المتابعة على

الصعيد الوطني، وممارسة دور حفاز في تعزيز التنسيق الفعال بين الوكالات على المستوى القطري من خلال نظام المنسق المقيم.

٧ - وقرارات الجمعية ذات أهمية خاصة في هذا الصدد. فبموجب التوجيه الوارد في الفقرة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أنشئ في عام ١٩٩٦ الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة ضمن نطاق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأضحى الصندوق الاستئماني آلية محورية يتم عبرها وضع الأنشطة على نحو مركز، وحفز التعلم عبر الأقاليم وتبادل الخبرات، والجمع بين مؤسسات الأمم المتحدة، وحشد الموارد اللازمة لدعم الأنشطة الابتكارية الرامية إلى القضاء على العنف الذي يمارس على أساس نوع الجنس. وفي الفترة الأخيرة، أبرزت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، المجالات الرئيسية التي ينبغي أن تغطيها أعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومن بينها تعزيز البرامج المتصلة بما يلي: منع الصراعات وفضها؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والقضاء على العنف ضد المرأة؛ وإدماج البُعد الجنساني في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية.

ثالثا - العوامل الرئيسية في صوغ الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

ألف - التقدم الذي أُحرز في مجال الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، والثغرات التي ما زالت قائمة والدروس المستفادة منها

٨ - شكلت الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للمنظمة مرجعا مؤثرا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. وأرست هذه الخطة، بتحديدها ستة أهداف رئيسية وثلاثة مجالات مواضيعية وخمس استراتيجيات أساسية لتوجيه أعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، معالم محددة لبرامج الصندوق وعملياته. وفي الوقت نفسه، حُددت هذه المعالم بطريقة شاملة بما يكفي لمنح المنظمة ما تحتاج إليه من مرونة في الاستجابة للفرص كلما نشأت بغية القيام بدور حفاز وابتكاري يتصل بمختلف الوقائع الوطنية والإقليمية وفي الوقت ذاته يدعم الالتزامات العالمية.

٩ - واستند صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لدى تقييمه النتائج التي تحققت في خطته الاستشرافية الأولى التي امتدت ثلاث سنوات، إلى مجموعة من الجهود المتممة لتعزيز قدرة المنظمة على التعلم من أنشطتها والعمل كمصدر يقدم المعارف عن المساواة بين الجنسين. وأدت عمليات تقييم البرامج والمواضيع إلى جمع معلومات ذات أهمية حاسمة عن

النهج الناجحة وعن المجالات التي تستدعي الاهتمام. وأفضت عمليات التخطيط الاستراتيجي المنتظمة المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وعلى مستوى الأقسام، إلى إتاحة فرص رئيسية لإجراء تقييم ذاتي وعمليات تصحيح في منتصف المسار. أما التغذية المرتدة المستمرة من أصحاب المصالح الرئيسية في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والتشاور معها باستمرار وهي مؤسسات الأمم المتحدة، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، فقد ساعدا في تبيان الاتجاهات والأولويات، وبخاصة عبر عملية التحضير لمؤتمر بيجين بعد مضي خمس سنوات، والتي تجرى بالتوازي مع صوغ الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

١٠ - وتتطلب أهداف التغيير الاجتماعي المتصلة بالمساواة بين الجنسين استثمار الكثير من الوقت والجهد. وبالتالي، لا يمكن للآثار التي تتركها على أمد أطول المبادرات المتصلة بالبرامج، أن تقاس على مدى فترة السنوات الثلاث للاستراتيجية والخطة الاستشرائية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وعليه، تركز الاستراتيجية والخطة الاستشرائية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ على النتائج القصيرة والمتوسطة الأجل.

١١ - ويرد في الجدول أدناه موجز للنتائج البعيدة المدى والثغرات والتحديات التي حددها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خلال الاستراتيجية والخطة الاستشرافية الأولى. ويتضمن الجدول ١ من الإضافة لهذه الوثيقة قائمة أكثر تفصيلا وتمثيلا بالنتائج القصيرة والمتوسطة الأجل في المجالات البرنامجية لعمل الصندوق.

١٢ - وكان لما توصل إليه الصندوق من نتائج كبير الأثر. واشتملت النتائج القصيرة الأجل الرئيسية على تعاظم الإرادة السياسية، وزيادة الوعي، واشتراك مناصرين جدد، وتطوير المهارات الحاسمة الأهمية في أوساط المنظمات النسائية، وتعيين نهج جديدة في توثيق الدروس المستفادة ونشرها. وفي الأجل المتوسط، يمكن للصندوق أن يشير إلى أمثلة عديدة لتبيان كيفية توليد برامجه ونهجه موارد جديدة ومتزايدة من أجل المساواة بين الجنسين، وحفزه على وضع تشريعات وسياسات جديدة أو تعزيزه القائم منها من أجل دعم المساواة بين الجنسين، وزيادته إتاحة المعلومات المفصلة حسب الجنس واستخدامها، وتأييده إنشاء هياكل جديدة لتعزيز العمليات التي تراعي المنظور الجنساني.

الاستراتيجية والخطة الاستشرافية، ١٩٩٧-١٩٩٩: النتائج والتحديات

أهداف الاستراتيجية والخطة[أ]	النتائج القصيرة الأجل	النتائج المتوسطة الأجل	التحديات
١ • زيادة الخيارات والفرص المتاحة للمرأة، وخاصة المرأة التي تعيش في حالة فقر، عن طريق البرمجة التي تركز على ثلاثة مجالات مواضيعية: التمكين الاقتصادي؛ والحكم الرشيد والقيادة؛ وحقوق الإنسان للمرأة والقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس.	• تعظام الإرادة السياسية • زيادة الوعي باللامساواة بين الجنسين وبآليات معالجتها من جانب صناع القرار والرجال، وعامة الجمهور • إشراك مناصرين جدد وتعبئة القطاعات • تطوير مهارات جديدة لدعم تمكين المرأة وحقوقها	• تأمين موارد جديدة ومتزايدة للمساواة بين الجنسين • وضع تشريعات وسياسات جديدة أو تعزيز القائم منها لدعم المساواة بين الجنسين • التشديد على تنفيذ الاتفاقات الدولية • زيادة إتاحة البيانات الموزعة حسب نوع الجنس واستخدامها • إنشاء هياكل جديدة لتعميم المنظور الجنساني في صلب الأنشطة الرئيسية ورصد مساءلة الجهات المؤثرة على جميع الصعد	• تعزيز الآليات اللازمة لتعميم ورصد مساءلة مختلف أصحاب المصالح على جميع الصعد والتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين • زيادة حدة التركيز على حقوق المرأة في الميدان الاقتصادي وإلمامها به، وعلى إنشاء أطر الاقتصاد الكلي • توسعة نطاق الشبكة وقدرات برامج الصندوق وموظفيه في الميدان
٢ • تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها.	• زيادة قدرة المنظمات والشبكات النسائية • تحديد نهج جديدة لتوثيق الدروس المستفادة ونشرها	• زيادة الطلبات المتعلقة بتطبيق البرامج والنهج نفسها وتبادل الخبرات على مستوى المناطق	
٣ - • تعزيز فعالية الصندوق بالأخذ بمبادئ المنظمة القادرة على التعلم وإقامة الشراكات الاستراتيجية التي تدعم العمليات الميدانية	• الابتكار في استخدام المعارف الجديدة والمتزايدة في مجال تكنولوجيات المعلومات/الاتصالات الجديدة، والشراكات والمناصرين من أجل المبادرات المتصلة بالمساواة بين الجنسين • نماذج لشراكات استراتيجية جديدة مع المنظمات الثنائية الأطراف والقطاع الخاص،	• تعميق تفهم موظفي الصندوق وشركائه لما يلزم من ثقافة تنظيمية وأنظمة لدعم الإدارة المستمرة للتعليم والمعارف • إن تكرار نماذج الشراكات الجديدة وتكييفها وتقييمها أمور تؤدي إلى توليد موارد مالية وفنية لدعم المساواة بين الجنسين	• كفالة إمكانية حصول موظفي الصندوق وشركائه على أحدث تكنولوجيات المعلومات/ الاتصالات والمهارات لدعم الشراكات في مجال التعليم • وضع النهج التعليمية التي تربط بين تحليل الأثر والتقييم والتوعية وإدارة المشاريع

أهداف الاستراتيجية والخطة[أ]	النتائج القصيرة الأجل	النتائج المتوسطة الأجل	التحديات
	والبلدان المشمولة بالبرامج والمانحة، ووسائط الإعلام وشبكات النساء		
٤ - ضمان قيام موظفي الصندوق ونظمه للإدارة المالية والبرنامجية بدعم أهداف المنظمة وبرامجها بفعالية وكفاءة	• الأخذ بنماذج برامج محسنة (حلقات عمل في مجال التخطيط الاستراتيجي، النهج الذي ينبغي اتباعه في البرامج وما إلى ذلك) • نظام إدارة المعلومات المالية القائم والمستخدم • التوصل إلى اتفاق للصندوق بشأن توظيف أشخاص في وظائف المتخصصين من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	• اعتماد إدارة قائمة على النتائج • توفير تقارير مالية عن المشاريع لموظفي الإدارة شهريا • شغلت جميع وظائف المتخصصين أو يجري شغلها	• ضمان أن يستجيب تطوير النظم لاحتياجات الصندوق المحددة وفي الوقت نفسه مواصلة الامتثال لمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشتركة
٥ - بناء قاعدة موارد أكبر حجما وأكثر تنوعا	• الزيادة المستمرة في الدخل العام خلال العام السابق وطوال فترة الاستراتيجية والخطة الاستشرافية • مصادر دعم جديدة ومتنوعة، من جهات عدة من بينها القطاع الخاص، وتبيانها وكفالة وجودها كل عام من الأعوام التي تشملها فترة خطة الاستراتيجية والأعمال التجارية	• زيادة قاعدة الموارد العامة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ من ١٧,٢ مليون دولار إلى ٢٤,٣ مليون دولار، أو ٤١ في المائة • تنويع مصادر الدعم، التي تشمل زيادة مساهمات القطاع الخاص من ٠,١ مليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى ٢,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٩	• استحداث آليات فعالة ذات كفاءة لتيسير إبرام الاتفاقات مع مؤسسات القطاع الخاص • مواءمة عمل اللجان الوطنية التابعة للصندوق مع أهداف المنظمة واستراتيجياتها

(أ) تضمنت الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ ستة أهداف. واستنادا إلى التقارير التي قدمت خلال السنتين الأوليين، تقرر دمج الهدفين ٢ و ٥ بسبب تشابههما. وعليه، تسترشد الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للصندوق بالأهداف الخمسة الواردة أدناه.

باء – برنامج إصلاح الأمم المتحدة والعملية الانتقالية المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٣ وكان الإصلاح والتغيير السمتين اللتين ميّزتا السنوات الثلاث الماضية. وقد أدت الموافقة على برنامج الإصلاح للأمين العام في عام ١٩٩٧ إلى خلق فرص وتحديات جديدة تتعلق بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتعد عملية إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠، والأعمال التي أعقبها عمل الفريق الانتقالي في حزيران/يونية إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عاملا حيويا يؤثر على برنامج واستراتيجيات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٤- وأثار برنامج الإصلاح في الأمم المتحدة اهتماما جديدا وأوجد آليات لتحقيق مزيد من التعاون بين الوكالات. وإذ يركز هذا البرنامج على تكامل عملية متابعة المؤتمر والتنسيق بين الوكالات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، فإنه يعمل على توسيع الفرص لتعبئة الموارد والإرادة السياسية، وعلى بناء القدرات وربط المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ببرنامج التنمية العام. وقد اغتنم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هذه الفرصة لإقامة تعاون بأن وسّع شبكته الميدانية لدعم نظام المنسقين المقيمين، وترأس المجموعة الفرعية المعنية بالجنسانية والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمجموعات المواضيعية الميدانية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالجنسانية، وقدم الدعم لوضع المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك، ولإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتولى الريادة في مبادرات إبداعية مشتركة بين الوكالات من قبيل الحملات الإقليمية لوضع حد للعنف القائم على أساس الجنس في أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال منظمة رصد أحوال المرأة (Women Watch) واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين، يتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على نحو وثيق مع شعبة النهوض بالمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، والمنظمات التنفيذية – منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) – لإتاحة الدروس المستفادة والممارسات الجيدة على نحو أفضل لشركاء منظومة الأمم المتحدة.

١٥ – وسيستمر التركيز على التعاون المشترك بين الوكالات والمتابعة المتكاملة للمؤتمر يؤثر على أنشطة البرمجة والاستراتيجيات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وسيسعى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

على نحو خاص إلى وضع ترتيبات تعاونية تقوم على أساس الدروس المستفادة، خلال الاستراتيجية والخطة الاستشرافية الأولى من المبادرات المشتركة التي بدأت بصندوق الأمم المتحدة للسكان (في تعيين مستشارين متخصصين في مجالات الجنسانية والسكان والتنمية) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (في المشاركة بأحد الموظفين لربط العمل المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بنهج لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يقوم على أساس تمكين المرأة وحقوقها). وسيستمر ذلك في الاستراتيجية والخطة الاستشرافية الثانية. وستبذل الجهود لتعزيز العلاقات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وإعطائها طابعا رسميا. بالإضافة إلى ذلك، سيعزز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قاعدته المعرفية وقاعدة شركائه بالاضطلاع بتقييم السبل التي يعود فيها التعاون بين الوكالات بالفائدة على الجنسين وعلى مبادرات تمكين المرأة وطنيا وإقليميا بفضل تحديد الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لمواصلة تعزيز الجهود المشتركة ونشر نتائجها.

١٦ - وكشفت عملية إدارة التغيير والعملية الانتقالية عن عدد من الفرص والتحديات التي يمكن استكشافها للاستفادة من ارتباط صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما هو محدد في ولاية الصندوق الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩. وقد أسفر عدد من الجهود التي بذلت خلال السنوات الثلاث الماضية عن دروس هامة: على رأسها توزيع الرسالة المباشرة رقم ١١، التي اشترطت استخدام ٢٠ في المائة من الموارد الأساسية لأغراض تمكين المرأة ومبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني وشجع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين على العمل بشكل وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على المستوى القطري. وتشير الاستجابة المحدودة لهذه المبادرة إلى الحاجة إلى ما يلي: (أ) إقامة تنسيق أقوى بين شبكة منسقي القضايا الجنسانية في كل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) زيادة تفهم مهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والميزة النسبية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ (ج) وضع آليات تنفيذية أقوى من شأنها أن تدعم التعاون بين المنظمتين. ويسعى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للحصول على مركز الوكالة المنفذة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور بغية تقديم دعم برنامجي ووضع طريقة واضحة وشاملة يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلالها أن يتعاقد على المستوى الميداني والمقر للحصول على خدمات وخبرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المجالات المتعلقة بميزته النسبية.

وفي إطار هذا التنقيح وبهدف دفع جدول أعمال المرأة قدما، سيسعى الصندوق للحصول على آليات تمويل أخرى متاحة لمؤسسات الأمم المتحدة ذات المركز التنفيذي.

جيم - الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمنهاج عمل بيجين

١٧ - مثلما أثرّ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بقوة وأضاف توجيها وهدفا لبرنامج عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، يتوقع أن يعيد الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمنهاج عمل بيجين تأكيد أولوياته الرئيسية أو يعيد ترتيبها أو يضعها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

١٨ - ويشارك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بنشاط في تقديم الدعم للأنشطة الحكومية وغير الحكومية على السواء في عملية التقييم التي أفضت إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في حزيران/يونية ٢٠٠٠ بشأن موضوع ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''. ويعتبر الصندوق شريكا متعاونا مع العديد من اللجان الاقتصادية الإقليمية في التخطيط للاجتماعات التحضيرية الإقليمية، ويدعم شبكات المنظمات غير الحكومية في الاضطلاع بحملات إعلامية لإعلام دوائر واسعة، ويستعين بمنظمة رصد أحوال المرأة (بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة) في تنظيم منتديات المناقشة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم الصندوق في الدورة الاستثنائية بإعلان إصدار العدد الأول من التقرير الذي يصدر كل سنتين والمعنون ''تقدم المرأة في العالم''. وسيورد التقرير أمثلة ملهمة عن السبل التي تقدمت فيها البلدان والمجتمعات المحلية في مجال بناء القدرات الاقتصادية للمرأة وحقوقها للمساهمة في المساواة بين الجنسين. كما ستتيح إجراء تقييم للفجوات والصعوبات التي يجب التصدي لها لتحسين المقاييس والأهداف التي تدعم التقدم.

١٩ - واعتمدت الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ على الأولويات والاتجاهات التي سبق أن حددت في المناطق في أثناء العملية التحضيرية بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر بيجين. وهي تشمل دعوة إلى تنفيذ أكثر تركيزا باستخدام إطار يستند إلى الحقوق، وأشكال وأدوات جديدة لتقييم المساءلة وأوجه التقدم، وإلى أهداف أكثر تحديدا تأخذ في الاعتبار النماذج القائمة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات أخرى، وزيادة مستوى الاستثمار في المبادرات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، تنوه الحكومات والمنظمات غير الحكومية بأهمية تعزيز الروابط بين منهاج عمل بيجين ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في سياق القضاء على

الفقر. ويبرز الآن أيضا توافق في الآراء بشأن أهمية التشجيع على وجود أرضية مشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لدفع جدول أعمال منهاج العمل قدما وتقديم الدعم الفني إلى الحكومات في تنفيذ خطط العمل الوطنية.

٢٠ - ويعتبر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة نتائج بيجين بعد مرور خمس سنوات، والنتائج المتصلة بالجنسانية للاستعراضات الخمسية الأخرى لمؤتمرات الأمم المتحدة، البوصلة التي توجه أولويات البرنامج للسنوات الأربع القادمة. لذلك، من المهم بمكان أن يتمتع الصندوق بالإمكانيات والموارد الكفيلة بتحقيق متابعة فورية وملموسة ومستدامة للمواضيع والفرص المحددة من خلال عملية بيجين بعد مضي خمس سنوات وفي برنامج العمل المقترح من ''تقدم المرأة في العالم''.

رابعا الفرص والتحديات في البيئة الخارجية والداخلية

ألف - البيئة الخارجية

٢١ - إن منهاج عمل بيجين، الذي انبثق عن توافق الآراء الواسع النطاق والذي توصلت إليه الحكومات والمنظمات غير الحكومية، يعتبر إلى حد كبير جدول الأعمال الملائم لتمكين المرأة. وفي تقديم الدعم لجدول الأعمال هذا، والأهداف التي حددت في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الأخرى، يواجه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تحديات في تقييم مدى ما أحرز من تقدم في مجال تمكين المرأة. ولدى مقارنة الرقم القياسي للتنمية البشرية بالرقم القياسي للتنمية المرتبطة بنوع الجنس، فإن أهم ما يستنتج من ذلك أن عدم المساواة بين الجنسين مشكلة عالمية، تسود في البلدان الغنية والفقيرة على السواء (قيم الرقم القياسي للتنمية المرتبطة بنوع الجنس أدنى من قيم الرقم القياسي للتنمية البشرية في جميع فئات البلدان). بالإضافة إلى ذلك، فإن مقياس تمكين المرأة هو أدنى من الرقم القياسي للتنمية المرتبطة بنوع الجنس لدى جميع فئات البلدان. وهذا يدل على أن النساء في جميع أصقاع العالم عادة ما يجدن أن أي زيادة في قدراتهن لا تترجم إلى زيادة مماثلة في قوتهن الاقتصادية والسياسية.

٢٢ - وأدت الجهود المبذولة لإحداث تغيير منتظم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين إلى حدوث بعض التراجع في ظاهرة الطبقية الجنسانية في بعض الحالات، على الرغم من أن عدم المساواة بين الجنسين مستمر أو ازداد فعليا في حالات أخرى. والسؤال عن مقدار التغيير الذي طرأ في مجال المساواة بين الجنسين وفي أي اتجاه - يتزايد أو يتناقص - يتوقف على عدد من الاعتبارات.

(أ) يتحدد مركز المرأة في مختلف المجتمعات ضمن نطاق متواصل يتراوح بين تحقيق المساواة النسبية بين الجنسين إلى وقوع أضرار شديدة على النساء. وإذا قيض لاستراتيجيات التنمية أن تنجح في تخفيف حدة فقر النساء وتحسين مركزهن ، فيجب تغيير الهياكل الأساسية التي تعمل على استمرار عدم المساواة بين الجنسين. ومن الجوهري أيضا فهم العلاقة الدينامية القائمة بين العمليتين الاقتصادية والسياسية اللتين تُنشِئان هذه الهياكل وتؤثران عليها وفهم مكان المرأة في ذلك النطاق المتواصل المتعلق بالمساواة بين الجنسين؛

(ب) لا بد للظروف التي تنحو لإحداث تغيير في درجة الطبقية الجنسانية أن تتطرق في الوقت نفسه إلى المستويات الجزئية والمتوسطة والكلية ، التي يتفاعل أحدها مع الآخر. فمثلا، تتشكل التفاعلات ضمن الأسرة، وهي ظاهرة جزئية، من خلال الفرص الاقتصادية، والقيود القانونية، والتطلعات الاجتماعية فضلا عن الأنظمة الطبقية والعرقية التي تعد هياكل وعمليات متوسطة وكلية. وبمعنى آخر، فإن تغيير التراتبية الجنسانية يقتضي إدخال هياكل وعمليات من جميع المستويات؛

(ج) ومن المهم أيضا معرفة كيف يمكن لمتغيرات محددة أن تحدث تغيرا واسع النطاق في النظم الجنسانية نحو الاتجاه المرغوب. ومن المعلوم أن التغيرات الهيكلية الكلية، ولا سيما تلك التي تحدث في مجال المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية، تحدث تغيرا منتظما واسع النطاق. فمثلا، يمكن أن تؤثر هياكل السوق ونماذج التنمية، التي تأخذ في الاعتبار ما تمارسه النساء وكيف تسلك الأسر المعيشية، تأثيرا إيجابيا على نظم المساواة بين الجنسين. فالتحدي إذن يكمن في تحديد هذه المتغيرات التي يمكن أن تحدث تغيرا منتظما، على أن يؤخذ في الاعتبار ذلك التفاعل القائم بين المتغيرات الهامة الحاسمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛

(د) ثمة حاجة إلى مدخلات محددة تهيئة بيئة تمكن من إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين. ويتطلب ذلك تخصيص نفقات عامة للتنمية الاجتماعية، وكفالة الحقوق الاقتصادية للمرأة، والاستثمار في مهارات ومعارف المرأة، وكفالة الأمن الشخصي للمرأة وحقها في أن تعيش حياة خالية من العنف والفقر؛

(هـ) وهناك حاجة لإزالة التحيز في مجال السياسيات العامة والمجالات الثقافية فضلا عن الضغوط التي تواجهها الأسر المعيشية، وهي أمور تحرم المرأة من إمكانية حصولها على الموارد الاقتصادية، وحقوقها في الأرض والملكية، أو الحصول على تقييم نزيه لعملها. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى اتباع نهج بديلة أو تنفيذ مزيج من الأنشطة لتحسين القدرة الاقتصادية والسياسية للمرأة، من قبيل اعتماد سياسات داعمة للعاملات اللاتي يعملن

في بيوتهن، وإنشاء أسواق جديدة للسلع والخدمات التي تنتجها النساء، وتنظيم رابطات نسائية؛

(و) يعد تقديم الدعم لتطوير روح القيادة لدى المرأة أمرا في غاية الأهمية لكفالة حصول المرأة على المهارات والخبرات اللازمة لإعدادها كي تتبوأ مناصب قيادية. ومن المهم بمكان أيضا إقامة تحالفات وشراكات استراتيجية من أجل زيادة فرص مشاركة المرأة في اتخاذ القرار السياسي وتشكيله.

٢٣ - ويجب وضع الاعتبارات المذكورة أعلاه ضمن سياقات إقليمية وقطرية محددة وفي سياق التحديات التي تعترض التنمية والفرص والتي برزت مع دخولنا القرن الحادي والعشرين. وثمة ثلاث ظواهر رئيسية تعمل على تشكيل عالمنا، ويؤثر كل منها على حياة المرأة وهي: العولمة الاقتصادية، والتفتت، ومشاكل لا حدود لها، وسنبحثها فيما يلي:

(أ) **العولمة الاقتصادية** - يتكون هذا من أربعة عناصر: التمويل والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا. وكما توجد حاليا، يمكن اعتبار العولمة الاقتصادية إعادة هيكلة للحقوق وإعادة هيكلة للعلاقات بين القطاعين النقدي وغير النقدي. وأدت الأزمة الآسيوية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية بصفة خاصة إلى إبراز المشاكل الناجمة عن العولمة. وخبرت نساء عديدات العولمة ليس بوصفها إحدى عوامل التقدم، ولكن كقوة تؤدي إلى حالات عدم المساواة في توزيع الفرص والموارد فيما بين البلدان وفيما بينهن. ولا تزال المرأة تشكل أغلبية الفقراء فقرا مطلقا في العالم البالغ عددهم ١,٣ بليون نسمة وبالنسبة لعدد كبير من النساء، فإن العولمة لم تولد فرص عمل رسمية ولكنها حولت عملهن بدلا من ذلك إلى القطاعين غير الرسمي والعرضي؛

وهناك حاجة إلى مساعدة البلدان عندما تتوافر لديها الرغبة في وضع أطر جديدة من أجل تحويل العولمة لكي تصبح لصالح الفقراء والمرأة، عولمة تكون أكثر اتساما بالمسؤولية من الناحية الاجتماعية. وعند تحقيق ذلك، يتعين الاستفادة من الفرص الجديدة الناشئة في مختلف أنواع الأسواق (السلع، والعمل، والأراضي، والتمويل)، وكذلك الطبيعة الخاصة للأسواق التي تسود اقتصادات البلدان التي تنفذ فيها البرامج؛

(ب) **التفتت** هناك عملية موازية للعولمة هي التفتت حسب العرق واللغة والدين. وتوجد اليوم حروب ونزاعات أكثر فيما بين الدول عما كان في أي وقت مضى في تاريخ البشرية، مما يؤدي إلى انهيار البنيان الاجتماعي في بلدان عديدة وكذلك إلى زيادة العنف ضد النساء والفتيات. وتجري حاليا عملية عالمية لإعادة التشكيل السياسي، تتسم بعمليات انتقالية مختلفة وصعبة عادة. ويشمل هذا زيادة في تحركات وتحالفات الشعوب،

والانتقال التدريجي لبلدان عديدة إلى التحول الديمقراطي وزيادة في عدد الدول التي ازدادت ضعفا من الناحية الاقتصادية وأصبحت دولا مدينة. وتبين زيادة سيطرة السوق مسؤولية الحكومة أمام الشعب الذي تمثله. غير أن ضعف هياكل الدولة قد أدى إلى إضعاف الزواجر والضوابط التي يمكن أن تكفل هذه المساءلة في عملية تحقيق التوازن المتكافئ للموارد والسلطة بين المرأة والرجل.

وتدعو هذه التعقيدات السياسية والاجتماعية المتزايدة إلى تدخلات فعالة في مجالات بناء السلام، وتسوية المنازعات، وتهيئة أرضية مشتركة بين المجتمعات المدنية والدول، ومنظومة الأمم المتحدة وأوساط رجال الأعمال، والمساعدة في إعادة بناء المؤسسات والقدرات، والعمل على أن تؤثر الاتفاقات والمعاهدات الدولية على تشغيل النظم الاقتصادية والسياسية. وللمرأة دور هام عليها أن تضطلع به في جميع هذه المجالات؛

(ج) **مشاكل دون حدود** بالاقتران بالعولمة والتفتت الاقتصاديين، شهد العالم زيادة في المشاكل التي لا تعرف الحدود. وتشمل هذه عولمة الشبكات الإجرامية، والاتجار بالنساء والأطفال، والاتجار بالمخدرات وتجارة الأسلحة. وعلاوة على ذلك، يواجه العالم اليوم زيادة في المشاكل البيئية العالمية، وكذلك استمرار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو مرض أهلك الأفراد المنتجين في مجتمعات بأكملها، تاركا خلفه أيتام الإيدز في رعاية الطاعنين في السن.

ويتمثل التحدي في الابتعاد عن المصلحة الذاتية التنافسية والقصيرة الأجل والتحول إلى الخير المشترك الأوسع نطاقا والأطول أجلا والذي يتسم بأنه مستدام ومنصف للجميع.

٢٤ - وعلاوة على القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكبر التي هناك حاجة إلى وضعها في الاعتبار، فإن برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يعتمد على الدروس المستفادة من العمل في ثلاثة سياقات: مع الحكومات؛ ومع المنظمات غير الحكومية، لا سيما المنظمات والشبكات النسائية؛ ومع منظمات الأمم المتحدة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية حدد الصندوق بعض المبادئ الرئيسية فيما يتعلق بعوامل التمكين والمنع في هذه السياقات الثلاثة. وستؤثر هذه العوامل على وضع البرامج وانتقائها في الفترة المقبلة.

٢٥ - وفيما يتعلق بالحكومات، أحاط الصندوق علما بالمجالات العديدة التي أحرز فيها تقدم في توليد إرادة والتزام سياسيين متزايدين. ووضعت أكثر من مائة بلد خطط عمل وطنية كمتابعة لمؤتمر بيجين وستطلب مساعدة - تقنية ومالية على السواء - في تنفيذها. ويبعث التقدم في مجالات محددة أيضا على التشجيع. وفي مجال القضاء على العنف ضد المرأة، على سبيل المثال، زاد بصورة كبيرة منذ عام ١٩٩٥ عدد الحكومات التي أصدرت

إعلانـات قوية وأسست برامج لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس، بالرغم من أن ذلك لم يتم بالسرعة المطلوبة. وفي مجال التمكين الاقتصادي، ينبغي ملاحظة أنه في ٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٦، اعتمد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثالثة والثمانين اتفاقية العمل المترلي، وهي حجر الأساس في الاعتراف بعمل المرأة المترلي ووضع الحد الأدنى من المعايير والحقوق. وفي العمل الذي يرمي إلى إخراج عناصر للحكم الرشيد والقيادة، فإنه من الجدير بالملاحظة أن أكثر من ٥٠ حكومة قد أسست برامج للعمل الإيجابي أو التصحيحي لدعم زيادة مشاركة المرأة. ويتمثل التحدي بالنسبة للاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ في زيادة إمكانية اتخاذ الحكومات للخطوات وزيادة الأثر الإيجابي على حياة المرأة عن طريق تعزيز الآليات على المستويين الجزئي والكلي لدعم الرصد، والتوثيق، والتقييم، والاستجابة.

٢٦ - وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات والشبكات النسائية، توصل الصندوق إلى أنه في البلدان التي تكون فيها المؤسسات غير الحكومية قوية ومعنية بقضايا نوع الجنس، فإنه في الإمكان بناء تعاون قوي لدعم مبادرات المساواة بين الجنسين. وفي نفس الوقت، يشهد الصندوق أيضا ضعفا في الموارد المتاحة لدعم المنظمات والشبكات النسائية لبناء القدرات والمؤسسات المستدامة. ويحتل هذا أهمية خاصة، نظرا للدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات والشبكات النسائية في إدراج قضايا نوع الجنس على جدول الأعمال الوطني والدولي، وفي تدريب أجيال جديدة من الدعاة للمساواة بين الجنسين. ويتمثل التحدي بالنسبة للمرحلة التالية لاستراتيجية الصندوق وخطته الاستشرافية وفي اغتنام الفرص لتوفير مزيد من الموارد لدعم استراتيجيات البرمجة والاستدامة للمنظمات والشبكات النسائية الرئيسية. وستكون هناك حاجة أيضا إلى تكريس الجهود لدعم استراتيجيات بناء المهارات لتعزيز القيادة وبناء الشبكات والدعوة للسياسات، بجملة وسائل منها استخدام التكنولوجيات والتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال.

٢٧ - وفيما يتعلق بمنظمات الأمم المتحدة، بينت تجربة الصندوق أن الشراكات الإنتاجية يجري تيسيرها بصورة كبيرة حيث يوجد التزام قوي في قيادة الفريق القطري للأمم المتحدة أو مكاتب المقر الرئيسي. واتضحت الأدلة على هذا، بصورة أكثر حدة، في الحملات المشتركة بين الوكالات التي اضطلع بها الصندوق للترويج لوضع حد للعنف القائم على نوع الجنس. وفي هذه الحملات، كان التزام المنسقين المقيمين ورؤساء الوكالات في الميدان رئيسيا بالنسبة للقدرة على توجيه رسالة متناسقة فيما يتعلق بتصميم الأمم المتحدة على دعم العمل الحكومي وعمل المنظمات غير الحكومية لوضع حد للعنف ضد المرأة. وفي نفس الوقت، فإن الالتزام من جانب ذوي المستوى الرفيع غير كاف. وهناك حاجة، على سبيل المثال، إلى

دعم الرسالة المباشرة رقم ١١ لمدير البرنامج بأساليب تنفيذية تؤدي إلى دعم تنفيذها في الميدان. ويتمثل التحدي للاستراتيجية والخطة الاستشرافية التجارية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ في استخدام تجربة اليونيسيف لإثراء وتعزيز وحفز عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وسيحتاج هذا إلى شراكات قوية مع شبكات نوع الجنس التي توجد بالفعل داخل مختلف منظمات الأمم المتحدة وكذلك توسيع شبكات وقدرات الصندوق. وبالنسبة للحكومات، فإنه من المهم أيضا تعزيز آليات الرصد والمساءلة التي تدعم التقييمات الواقعية للتقدم والتحديات.

باء – البيئة الداخلية

٢٨ - أشار الصندوق، في استراتيجيته وخطته الاستشرافية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، إلى أن العامل الرئيسي الذي يؤثر على بيئته الداخلية هو ''الموظفون الشديدو الإخلاص الرفيعو المؤهلات الملتزمون التزاما جماعيا قويا بتنفيذ ولاية الصندوق والجدير بالذكر أن تنوع مهارات موظفي الصندوق وتنوع خلفياتهم وخبراتهم وقدراتهم القيادية هو مصدر قوى تعتد به هذه المنظمة''. ويصدق هذا أيضا على الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

٢٩- ويسعى الصندوق على الدوام إلى تجديد وتحديث مهارات الموظفين وقدراتهم والتزامهم وكفالة أن يدعم النظام الداخلي التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم المتسمين بالفعالية والكفاءة للبرامج والشراكات. وسيتسم ما يلي بأهمية حيوية في الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣:

(أ) توافق نظم تقييم الأداء والحوافز مع القيم والرؤى والاستراتيجيات التي تعزز أعمال المنظمة. وأوضح تعاون الصندوق مع الاستشاريين ذوي الخبرة في مجال إدارة المعارف وبناء منظمات قادرة على التعلم على مر السنوات الثلاث الماضية مدى أهمية وجود منظمة متناسقة. وقامت الإدارة باستثمار كبير خلال السنوات الثلاث الماضية لكفالة تفهم جميع الموظفين عميق للأهداف والاستراتيجيات التنظيمية الرئيسية التي تعزز البرامج. وأدى هذا إلى زيادة الطبيعة المركزة والاستراتيجية لبرمجة الصندوق. غير أنه أصبح من الجلي أن نظم تقييم الأداء والحوافز التي تستخدمها منظمات الأمم المتحدة الأكبر لا تتناسب مع الموظفين والكفاءات التي يأمل الصندوق في تعزيزها في أعمالهم. وسيجري إدماج نُهج التقييم والتغذية المرتدة التي تقوم على المشاركة وتتسق مع مبادئ القيادة التحويلية للنظام. وسيحتل هذا مكانا ذا أولوية على مدى السنوات الأربع التالية؛

(ب) نظم متطورة للمعلومات والإدارة – أحرز الصندوق على مدى السنوات الثلاث الماضية تقدما كبيرا في رفع كفاءة نظامه لمعلومات الإدارة المالية. ويتمثل التحدي بالنسبة للاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ في استكمال مرحلة التصميم لمشروع نظام المعلومات الإدارية ثم اختباره الميداني وتشغيله. ويقوم الصندوق بصورة متزايدة باستخدام قدرات الإنترنت للاتصال (من خلال المواقع على الشبكة ونشرات البريد الإلكتروني) والاستشارة (من خلال المحافل والحوار الإلكتروني). وفي حين يؤدي هذا إلى وفورات في التكاليف وزيادة الاتصال، فإنه يجعل من الأكثر أهمية عن أي وقت مضى في أن يكون لكل وحدة في الشبكة الميدانية للصندوق إمكانية الوصول إلى أحدث تكنولوجيات ومهارات المعلومات. ومع زيادة استخدام الشبكات الداخلية، وعقد المؤتمرات بواسطة الفيديو والاتصالات الإلكترونية الأخرى فإنها ستكون هامة بالنسبة لتخطيط وإدارة قدرات الصندوق في المستقبل؛

(ج) زيادة الاستثمارات في تدريب الموظفين وبناء القدرات. أصبح من الأكثر أهمية عن أي وقت مضى أن يتاح للموظفين في جميع الرتب فرصة النمو والتعلم بطرق تتفق مع التحديات التنظيمية الجديدة. وتعتزم المنظمة استثمار ٥ في المائة من تكاليف شؤون الموظفين كحد أقصى في تدريب الموظفين وبناء القدرات. وستتاح مجموعة متنوعة من الخيارات، وعلى سبيل المثال، ستتلقى مجموعات من الموظفين تدريبا وضع خصيصا من أجلهم في المجالات التقنية والفنية مثل الاستخدام المبتكر لتكنولوجيات الإنترنت، وتوثيق عملية تنفيذ المشاريع واستحداث عمليات تقييم للأثر، واستخدام نهج قائم على المشاركة والحقوق. وفي نفس الوقت، سيجري تشجيع الموظفين على تحديد دورات قصيرة متخصصة وفرص أخرى لتحسين معارفهم ومهاراتهم.

خامسا الأهداف الاستراتيجية في استراتيجية الصندوق وخطته الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

٣٠ – إن الأهداف والغايات الرئيسية لاستراتيجية الصندوق وخطته الاستشرافية المقترحة ستظل دون تغيير كما لوحظ في الفصل الأول. وستُكيَّف الأنشطة والنُّهج وستُحوَّر تمشيا مع الدروس المستفادة خلال تنفيذ الخطة السابقة.

٣١ – وسيعزز الصندوق استخدام معايير اختيار البرامج خلال السنوات الأربع القادمة كوسيلة لمواصلة تركيز عمله وضمان حافظة مبادرات استراتيجية يمكن تنفيذها. وسيركز اختيار البرامج على المبادرات التي:

(أ) تدعم الجهود والقدرات الوطنية لإحراز ورصد التقدم في تنفيذ منهاج عمل بيجين مع مراعاة التحديات الإنمائية، والفرص المتاحة، والاحتياجات الناشئة للبلدان والمجتمعات المحلية؛

(ب) تنشئ مؤسسات وشبكات متماسكة وقوية تتوافر لها القيادة الكفؤة والنفوذ السياسي والموارد الكافية للدفع ببرنامج إنمائي يستجيب للأهداف الإنمائية الدولية المحددة فيما يتعلق بالجنسين في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة وتهيئ حوارات وأطر اقتصادية وسياسية مع التركيز على التجارة والمالية والتكنولوجيا لكفالة مؤازرتها للفقراء والنساء؛

(ج) تقيم تحالفات استراتيجية وشراكات تعاونية مع الحكومات، ومؤسسات الأمم المتحدة، والجمعيات النسائية، ووسائط الإعلام، والقطاع الخاص، لدعم وتنفيذ ورصد السياسات والأُطر القانونية للمساواة بين الجنسين؛

(د) تعزز التعبئة الاجتماعية، والدعوة، مع تدعيم الإرادة السياسية وزيادة الموارد المالية للحكومات والمنظمات النسائية بغية كفالة المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات؛

(هـ) تدعم الدور الحفاز للصندوق في أنشطة التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة الرامية إلى مراعاة مسائل الجنسين في استراتيجيات ومؤشرات التخفيف من حدة الفقر، وأُطر وميزانيات الاقتصاد الكلي، وإنشاء أسواق مؤازرة للمرأة في سياق العولمة وتكنولوجيا المعلومات الجديدة مع التأكد من أن الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الإنساني على العولمة تأخذ في الاعتبار احتياجات المرأة وشواغلها؛

(و) تأخذ بنُهج مبتكرة لتعزيز الأمن والحقوق الاقتصادية للمرأة من خلال أنشطة معينة أو مزيج من الأنشطة، بما في ذلك تقديم خدمات مالية وتقنية للعاملات من النساء، وتوفير سياسات وهياكل ملائمة لدعمهن، وتنظيم العاملات في نقابات أو جمعيات تضامنية؛

(ز) تدعم آليات وبرامج وشراكات مبتكرة للقضاء على العنف ضد المرأة مع معالجة أسباب العنف ونُظم الحماية والوقاية، ومراعاة مسائل الجنسين في نُظم العدالة الجنائية، وتوفير خدمات الدعم للنساء اللائي تعرضن للعنف، من قبيل مراكز الشرطة المؤازرة للمرأة؛

(ح) تحفز إلى تنمية المعارف وإنشاء جماعات معرفية (تعنى بالقضاء على العنف ضد المرأة، والتخفيف من حدة الفقر، والحد من النزاعات المسلحة، وتنفيذ اتفاقية القضاء

على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع استخدام تكنولوجيا المعلومات لإضفاء حيوية جديدة على مداولات الأمم المتحدة ومساعدتها على أن تكون مداولات هادفة تستفيد من التجارب الجديدة، ومساعدة البلدان على وضع الاستراتيجيات اللازمة لبلوغ أهداف التنمية الدولية انطلاقا من التجارب التي روعيت فيها مسائل الجنسين.

٣٢ - وترد أدناه الأهداف الخمسة للاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، مع ملاحظات عامة بشأن طبيعة الأنشطة المقترحة وملاحظات بشأن تغيُّر هذه الأنشطة قياسا إلى الخطة السابقة. ويتضمن الجدول ٢ من الإضافة لهذا التقرير وصفا أدق لمجالات التركيز الاستراتيجية والنتائج المتوقعة.

الهدف ١: زيادة الخيارات والفرص المتاحة للمرأة، ولا سيما المرأة التي تعيش في حالة فقر، من خلال البرمجة التي تركز على مجالات مواضيعية ثلاثة

٣٣ - وسيركز عمل الصندوق، كما هو الشأن في الاستراتيجية والخطة الاستشرافية السابقة، على مجالات مواضيعية ثلاثة وهي: دعم القدرات والحقوق الاقتصادية للمرأة، ومراعاة الاعتبارات المتعلقة بالجنسين في الحكم والقيادة، ودعم حقوق الإنسان للمرأة، والقضاء على العنف ضد المرأة. وستشمل مجالات التركيز الجديدة لهذا الهدف الاستراتيجي في السنوات الأربع المقبلة ما يلي:

(أ) تعزيز الروابط بين المواضيع بحيث يمكن مثلا استطلاع قضايا الإدارة الاقتصادية، والنُّهج المرتكزة على الحقوق لمنع النزاعات وفضِّها، وتكاليف العنف استطلاعا شاملا في برمجة الصندوق؛

(ب) تركيز الجهود للربط بين الأنشطة التي يضطلع بها على المستويات الكبرى والمتوسطة والصغرى في جميع المجالات المواضيعية للصندوق؛

(ج) تعزيز التركيز على ضمان إدراك وتنفيذ الاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة، بما في ذلك منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

(د) زيادة الاستثمارات في استحداث الأدوات والعمليات وتطوير القدرات الوطنية على تقييم التقدم المحرز والمحاسبة عن الالتزامات المتَّفق عليها عالميا بشأن المجالات المواضيعية للصندوق. وسيشمل هذا رصد (١) استثمارات الصندوق في إنشاء هياكل جديدة لدعم دمج المنظور الجنساني وتمكين المرأة (من قبيل الشبكات والجمعيات النسائية، والآليات النسائية، والوحدات الجنسانية) (٢) وجهود الصندوق الرامية إلى تغيير القوانين

والسياسات (كتخصيص اعتمادات جديدة لدعم مآوي النساء أو وضع سياسات إيجابية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة).

الهدف ٢: تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها

٣٤ - يعمل الصندوق في بيئة تختلف اختلافا كبيرا عن البيئة التي واجهها في عام ١٩٩٧. ويعد برنامج إصلاح الأمم المتحدة، وإنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لقرارات تؤكد أهمية المتابعة المتكاملة والمنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية من العوامل التي تساهم في تهيئة بيئة مؤاتية للصندوق كي يخصص دعمه وخبرته لتشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وعلاوة على ذلك، يحظى الصندوق الآن بخبرة سنتين في مساندة شبكة متنوعة وموسعة لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني تشمل المدراء الإقليميين للبرامج، وكبار المستشارين في قضايا الجنسين، وأخصائيين في المواضيع الجنسانية بين متطوعي الأمم المتحدة، ومستشارين من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/صندوق الأمم المتحدة للسكان في قضايا الجنسين والسكان والتنمية. وستشمل مجالات التركيز الجديدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ مايلي:

(أ) تركيز الاهتمام على كفالة إدماج منظور الجنسين إدماجا ماكنا في آليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات من قبيل التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأفرقة المواضيعية التابعة للمجموعة الإنمائية والأفرقة المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري؛

(ب) اعتماد نهج مبتكرة لدعم الشبكة الميدانية المتسعة للمستشارين والاخصائيين في قضايا الجنسين، بوسائل مثل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة والتعلم عن طريق الإنترنت وغيرها من الآليات؛

(ج) إجراء تقييمات استراتيجية لآليات وشبكات الدعم المشتركة بين الوكالات التي تركز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني كوسيلة لمواصلة إطلاع المنظومة على التقدم المحرز في هذا المجال.

الهدف ٣: تعزيز فعالية الصندوق بالأخذ بمبادئ المنظمة القادرة على التعلم وإقامة الشراكات الاستراتيجية التي تدعم العمليات الميدانية

٣٥ - قام الصندوق في إطار الاستراتيجية وخطة العمل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ بتعزيز وعي وإدراك الموظفين والشركاء بأهمية الصندوق الذي أصبح منظمة قادرة على التعلم وبدأ يستنبط ويختبر نظما لدعم تعلم المنظمات. ومما دعم جهود الصندوق خبرته في تنظيم

مؤتمرات للمناقشة على الشبكة، وإجراؤه لتقييمات مواضيعية وبرنامجية، ودأبه على التخطيط الاستراتيجي المنتظم. وسيركز في الاستراتيجية والخطة الاستشرافية المقبلة على تعزيز الروابط والتضافر بين تقييم التنظيم، وتقييم الآثار، ونظم المعلومات الإدارية، واستراتيجيات التعليم العام، وبرامج وممارسات ومبادئ تعلم المنظمات. وسيواصل الصندوق الاعتماد على الامكانيات التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة لدعم الجماعات المعرفية التي تعمل عبر الأقطار والأقاليم وفي العالم بأسره من أجل تمكين المرأة وتحقيق مساواتها مع الرجل. وفي إطار هذه الأعمال، سيستطلع الصندوق إقامة شراكات جديدة وتعزيزها مع القطاع الخاص، والبلدان المشمولة بالبرنامج والبلدان المانحة، والمنظمات النسائية، والمنظمات متعددة الأطراف، لتشجيع التعلم الجماعي الذي يدعم مبادرات المساواة بين الجنسين.

الهدف ٤: ضمان قيام موظفي الصندوق ونظمه للإدارة المالية والبرنامجية بدعم أهداف المنظمة وبرامجها بفعالية وكفاءة

٣٦ - تحتاج كل منظمة، في عالم متغير باستمرار، إلى اعتماد قواعد وإجراءات تسمح لها بتلبية ما يجد من الاحتياجات باتباع نهج مبتكرة. وتحتاج إلى القدرة على تحديد الاحتياجات الجديدة والتعلم من التجارب الماضية كيفية تلبيتها على أفضل وجه ممكن. وتحتاج المنظمة، في الوقت ذاته، إلى المزج بين طرق تنفيذية فعالة وواضحة ونظم موثوقة للإدارة والمراقبة بغية الحفاظ على المساءلة فيما يتعلق باستخدام الموارد. ويعتزم الصندوق مواجهة هذه التحديات بتحقيق هذا الهدف. وسيواصل الصندوق، بصورة خاصة، تنسيق خبرة موظفيه مع الاحتياجات الفنية الناشئة، وتبسيط إجراءات التوظيف وإعداد خطة شاملة للتطوير الوظيفي وتنفيذها. وسيقوم بوضع أو تعزيز الترتيبات التنفيذية الداعمة لتعاونه مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بالعمل على وجه الخصوص بوصفه وكالة منفذة لمشاريع البرنامج الإنمائي ذات الصلة وبالدخول في اتفاقات إدارية مع منظمات كمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وإسناد المهام الإدارية المتعلقة بالدعم البرنامجي إليها، مع التركيز على توفير الخبرة المتخصصة. وأخيرا، سيقوم بوضع وتطبيق نظام لإدارة المشاريع يلبي الاحتياجات الخاصة للصندوق ويتمشى مع نظام إدارة المعلومات المالية للبرنامج الإنمائي.

الهدف ٥: بناء قاعدة موارد أكبر حجما وأكثر تنوعا

٣٧ - تفيد المؤشرات الحالية أن موارد الصندوق ستظل تنمو. وسيشجع هذا الاتجاه بصورة نشطة من خلال تعزيز الشراكات الجديدة القوية مع المانحين الثنائيين ومختلف الشركاء في القطاع الخاص ومن خلال تشجيع استراتيجيات مبتكرة لجمع الأموال.

٣٨ - ويقدم الصندوق في الجدول ٢ من الإضافة سيناريوهين منفصلين لنمو الإيرادات خلال فترة الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠ ٢٠٠٣. وفي السيناريو الأول يقدر معدل النمو العام بنحو ٢٠ في المائة سنويا، وينطوي على معدل نمو أعلى قليلا قدره ٢٥ في المائة بالنسبة للإيرادات الآتية من المصادر المتعددة الأطراف والمصادر الخاصة قياسا إلى المصادر الحكومية. والسيناريو الثاني أقل طموحا ويتوقع معدل نمو عام قدره ١٠ في المائة تقابله زيادة في الإيرادات الآتية من المصادر المتعددة الأطراف والمصادر الخاصة بنسبة ١٥ في المائة.

سادسا - تعليقات إضافية

٣٩ - توفر الإضافة لهذا التقرير (D/2000/15/Add.1) معلومات فنية مفصلة وتشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الصندوق وخطته الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وتتضمن الإضافة ما يلي:

(أ) يقدم الجدول ١ عينات من النتائج المحققة في إطار استراتيجية الصندوق وخطته الاستشرافية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، وهي تحدد السياق والأساس الذي تستند إليه الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

(ب) يفصل الجدول ٢ مجالات الدعم المختارة في الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، مع سرد الأهداف الاستراتيجية والنتائج المتوقعة، وكذلك المؤشرات التي يمكن أخذها في الاعتبار لقياس التقدم. وتشمل قائمة المؤشرات مزيجا من المؤشرات التي تعتبر ثمرة الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الدولية لجمع البيانات المفصلة حسب الجنس وعددا قليلا من المؤشرات التي قد يرصدها الصندوق في البرامج والمشاريع المختارة؛

ملاحظة: يعمل الصندوق على وضع آليات رصد وتقييم على قدر أكبر من الكفاءة وعلى تطبيقها لقياس نتائج وآثار عمله. وقد اتُخذت خطوة أولى هامة في إطار ''تقدم نساء العالم''، مما سيوفر تحليلا للفجوات القائمة والتحديات التي ينبغي مواجهتها لتحسين القياس والأهداف التي تشكل دعامة التقدم. وسيعتمد بشكل كبير على هذا العمل في تحديد المجموعة المختارة من المؤشرات التي سيرصدها الصندوق خلال فترة الاستراتيجية وخطة العمل ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

(ج) تقدم الرسوم البيانية ١-٤ معلومات مقارنة عن إيرادات الصندوق حسب مصادرها (الحكومة، والجهات المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص) وحسب أنواعها

(الإيرادات الأساسية، تقاسم التكاليف، والصناديق الاستئمانية) للسنوات ١٩٩٧-١٩٩٩. وتتضمن أيضا إسقاطات الإيرادات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (سيناريو ١٠ في المائة وسيناريو ٢٠ في المائة من الزيادة في الإيرادات)؛

(د) يقدم الرسم البياني ٥ مقارنة بين المشاريع الممولة من جميع المصادر خلال الفترتين ١٩٩٤-١٩٩٦ و ١٩٩٧-١٩٩٩ ويبين أن التحول إلى اعتماد نهج برنامجي أدى إلى قلة المشاريع مع ارتفاع متوسط الميزانية لكل مشروع؛

(هـ) ويقدم الرسمان البيانان ٦ و ٧ صورة مفصلة لاعتماد المشاريع حسب المصادر المخصصة والمواضيع والمناطق للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩.

سابعا إجراءات المجلس التنفيذي

٤٠ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

١- **يؤيد** مجالات تركيز البرنامج واستراتيجياته وأهدافه الواردة في الاستراتيجية والخطة الاستشرافية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

٢- **يؤيد أيضا** صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بوصفه مركز الامتياز بالنسبة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بغرض إيجاد برامج مبتكرة وحفازة لتشجيع تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا وتحقيق مساواتها مع الرجل؛

٣ - **يوصي** بأن يدرج مدير البرنامج الصندوق باعتباره منظمة يمكن أن يُعهد لها بمسؤولية تنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٤ - **يحث** المجتمع الدولي على مواصلة زيادة دعمه ومساهماته المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وتوفير الموارد الإضافية المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية والخطة الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.